

واقع السياسة اللغوية في بلادنا بعد خمسين سنة من عمر الاستقلال

د. عبد القادر فضيل (جامعي)

السياسة اللغوية هي مجموع المبادئ والمعايير التي يراعيها نظام البلد في بناء الخطة المعتمدة في تحديد وظائف الاستعمال اللغوي في المجالات المختلفة، وترقية الاهتمام بشأن اللغة الوطنية وتنظيم التعامل الإيجابي معها ومع اللغات المساعدة مع إبراز الاتجاهات العملية التي تضبط وضع اللغة ودرجة الاهتمام بها في كل مجال من مجالات الحياة داخل أنظمة المجتمع ومؤسساته .

وتعد السياسة اللغوية بعدا من أبعاد السياسة التعليمية التي من أهم وظائفها بناء فكر الإنسان وصناعة مجتمع المعرفة ، وهي في الوقت ذاته جزء من السياسة العامة للدولة التي تنتهجها في مجال تسيير حياة المجتمع وتدير شؤونه المادية والمعنوية وصناعة واقع اجتماعي وثقافي يتلاءم مع طموحات الأجيال التي تتوخى توفير الآليات التي تمكن من بناء الحياة المستقرة والتعايش الجماعي المنسجم، والتفاعل الحضاري المنتج.

أهمية الحديث عن السياسة اللغوية .

تتجلى أهمية الحديث عن السياسة اللغوية في بلد يملك أمر نفسه في كونه يتتبع الجهود التي بذلت من أجل إصلاح الوضع اللغوي الموروث

وإرساء نظام وطني للتعامل الإيجابي مع المسألة اللغوية في عمومها ، ومع اللغة الوطنية بصفة خاصة ، وتحديد نظرة المسؤولين إلى هذه اللغة ، وموقفهم منها ، ومن التعليمات السياسية الهادفة إلى تعزيز صلة المجتمع بلغته وتقوية اهتمامه بها باعتبارها اللغة الجامعة والمميزة لوجوده والمعبرة عن شخصيته انطلاقا من كون اللغة جزءا من المجتمع ، ومن الحقائق التي تعيش في أعماق وجدان أفرادها ، إن لم نقل هي المجتمع نفسه ، فهي روحه وقلبه ونمط تفكيره ، ونظرتة إلى ذاته وإلى الآخرين .

وإذا كانت اللغة كذلك فمن غير المعقول أن تعيش في غربة عن مجتمعها ، أو يعيش المجتمع منعزلا عنها .

الغاية التي يسعى إليها هذا البحث

نود من خلال بحث موضوع السياسة اللغوية والمراحل التي قطعتها خلال 50 سنة من عمر الاستقلال ، أن نقف على حقيقة واقع هذه السياسة في مجالها العملي ، وإبراز الحالة التي أصبح عليها واقع النظام المتبع في التعامل مع المسألة اللغوية في مظاهرها المختلفة ، مع اللغة الوطنية من جهة ومع اللغات الأخرى التي تعيش في واقعنا من جهة أخرى.

نريد أن نقف على النتائج المحققة في ذلك ، والمستوى الذي بلغه هذا النظام مقارنة بالجهود التي بذلت طوال الفترة التي يهمننا الاطلاع عليها ، نريد أن نعرف قيمة الخطوات التي أنجزت منذ بداية التفكير في تصحيح الوضع الموروث وتمكين اللغة العربية (اللغة الرسمية) من القيام بالدور الحيوي الذي يجب أن تمارسه في الحياة شأنها شأن اللغات الوطنية في بلدانها.

إن غايتنا هي أن نجيب عن التساؤل الذي يفرضه البحث وهو : إلى أي مدى استطاعت بلادنا أن تخطو خطوات موفقة في مجال تحقيق مظاهر التحرير الثقافي وتستوعب اهتمامات الأجيال المتعاقبة؟، وما هو النهج الذي ينبغي أن تجعله سبيلها لتحقيق ما تبقى من مظاهر التحرير ، فالإجابة على هذا التساؤل تجعلنا نلمس الحقيقة ونطلع على الواقع الذي بدأنا صناعته بأيدينا وبارادتنا تطبيقا للقرارات النظرية التي كان هدفها تصحيح ما ورثناه عن النظام الفرنسي ورسم ملامح سياسة وطنية في مجال تأسيس سياسة لغوية تستجيب لإرادة الأمة وتجعل البلاد تتجه نحو تكريس الاهتمام بذاتيها الثقافية سعيا لإعطاء اللغة العربية المكانة التي يجب أن تحتلها في مختلف المجالات.

الأوضاع التي كانت عليها اللغة في بداية الاستقلال

ولمعرفة الواقع بتفاصيله يتحتم الرجوع إلى الوضع الذي كانت عليه اللغة العربية في بداية الاستقلال .

وتحليل هذا الواقع يضعنا وجها لوجه أمام الظروف الثقافية التي كانت وراء الوضع اللغوي السائد والمستوى الفكري الذي كانت عليه البلاد يوم استعادت سيادتها، كما يضعنا هذا التحليل أمام الوضع اللغوي في كل المجالات الحياتية، وقبل أن نستعرض واقع اللغة في هذه المجالات يحسن بنا أن نسجل ملاحظة أساسية تتعلق بالوضعية التي كانت عليها اللغة العربية في عهد الاحتلال والتي انتقل جانب منها إلى عهد الاستقلال .

وضع اللغة العربية في عهد الاحتلال

من المعروف تاريخيا أن الإدارة الاستعمارية حرصت كل الحرص منذ

البداية على تهميش اللغة العربية وتجميد كل نشاط ثقافي يستهدف نشرها وتعليمها وترقية الاهتمام بها ، بل أقدمت في مرحلة لاحقة على محاربتها وإقصائها إقصاء تاما من مجالات الحياة وإبعاد أهلها عنها ، لأنها تدرك قيمة ارتباط الإنسان بلغته وتأثير هذا الارتباط في شخصيته ، مما يجعله يرفض الاندماج في ثقافة الغير والحياة تحت حكمه وهذا ما لا ترضاه الإدارة الفرنسية ، وتنفيذا لذلك فرضت في المدارس التي أنشأتها لتعميم لغتها وفرض ثقافتها ، فقد فرضت على الجزائريين أن لا يتكلموا بأية لغة غير لغتها ومنعتهم من تعلم لغتهم حتى خارج مدارسها ، بل منعت أن يستخدم التلاميذ داخل المدارس أية لغة وأية لهجة لأنها ترى في ذلك عائقا نحو الانهيار بلغتها والذوبان في ثقافتها .

ومع كل هذا يجب أن نشيد بأمر مهم وهو أن اللغة العربية رغم الحصار المضروب عليها لم تغب عن المجتمع الجزائري ، ولم يغيب المجتمع عنها ، بل لم تفارق وجدان أبنائه وتفكيرهم حتى وإن أرغموا على إبعادها عن ألسنتهم بحكم الإجراءات التعسفية التي حرمتهم من تعلمها ، ولكنهم بقوا متمسكين بها شاعرين بضرورة تعلمها ، لأنهم كانوا ينظرون إليها على أنها جانب من عقيدتهم ورمز معبر عن هويتهم ، فهي لغة القرآن الكريم لذلك لم يهجروها وإن أجبروا على عدم استعمالها في تعاملهم ومعاملاتهم ، وهذه الروح التي كانت عند الجزائريين هي التي دفعت رجال السياسة وعلماء الإصلاح في أثناء المقاومة السياسية أن يجعلوا الدعوة إلى العناية باللغة ورفع الحصار عنها في مقدمة المطالب التي قدمت إلى الحكومة الفرنسية لإنصاف اللغة العربية في مجال التعامل ، بفتح مجال تعلمها وتعليمها لأبناء الوطن ، وإعطائها المكانة اللائقة التي تعطى للغات في مجال التعامل على غرار اللغة الفرنسية.

وما رأيناه بعد ذلك (في عهد الاستقلال) من مظاهر الاختلال في التعامل مع اللغة العربية والتراخي السياسي في اتخاذ القرارات الإيجابية وفي عدم الإقدام على تصحيح الوضعية الموروثة وضبط سياسة لغوية تعيد للغة البلاد اعتبارها ، هذا الاختلال يرجع إلى ضعف الروح الوطنية التي لم تعد تحرك وعي بعض المسؤولين كما كان ذلك في السابق ، كما يرجع إلى التردد في اتخاذ القرار بسبب الانهيار بالثقافة الأجنبية التي جعلت البعض لا يثقون في لغتهم ، وفي قدرات المتعلمين بها .

وبعد هذه الملاحظة نأتي إلى ذكر أهم المجالات التي يظهر من خلالها الوضع اللغوي، تلك المجالات التي تضم التعليم والتكوين والإعلام والإدارة ومصالح الخدمات ومظاهر المحيط الذي هو الواجهة الحقيقية لحياة المجتمع والمترجمة لثقافته.

أولا : مجال التعليم والتكوين :

إن أهم مجال تنطلق منه اللغة هو نظام التعليم والتكوين لأن اللغة لا تحيا ولا تتطور إلا في المجالات التي تتوافر لها ظروف الاستعمال، ومجال التعليم والتكوين من أهم المجالات التي تجد فيها اللغة هذه الظروف، فنشاط المتعلم وجهد المعلم قائمان على أساس اللغة والأمر نفسه بالنسبة إلى مجالات التكوين، وتنفيذ البرامج يعتمد اللغة أساسا، فهو الذي يصل المعلم بالمتعلم ويمكنه من استيعاب ما يهدف إليه البرنامج التعليمي، والحوار داخل المدرسة أساسه اللغة ، واللغة التي يعيننا الحديث عنها هي اللغة العربية باعتبارها اللغة الوطنية والرسمية بالنسبة إلى المجتمع الجزائري . هذه اللغة لم يكن لها وجود في البرامج التعليمية الموروثة عن النظام الفرنسي ، وكذلك برامج التكوين ولم يكن لدينا عدد

من المتعلمين ممن يستطيعون استخدام اللغة العربية لمواجهة الحاجة الشديدة في هذا الميدان ، مما جعل المسؤولين يتهيبون من الإقدام على التغيير ، والاهتمام بالعربية ، وهذا الوضع هو الذي كان أساس المنهج الذي انطلقنا منه في تنظيم التعليم والتكوين في بداية إعادة بناء الدولة، وخاصة في السنوات الأولى من الاستقلال .

فالسياسة التي اعتمدت في بداية الأمر سياسة فرنسية في الأساس، حاول المسؤولون أن يعطوها لونا وطنيا يقربها من المجتمع، ولكنهم لم يستطيعوا أو لم يريدوا، لأن القرار يتطلب شجاعة سياسية من جهة وإيمانا قويا ورأيا واضحا من جهة أخرى ، لذلك نجدها لا تبدي أي اهتمام باللغة العربية ، فهي لغة أجنبية بالنسبة إلى النظام الفرنسي وقد صدرت شرع في ذلك .

وإذا كنا نجد في بعض الفترات التاريخية (في أثناء الاحتلال) بعض الاهتمام بموضوع اللغة العربية فإنه اهتمام خاص باللغة العربية الدارجة التي كانت مدرجة ضمن قائمة اللغات الأجنبية التي تعرض على تلاميذ المرحلة الثانوية ليختاروا واحدة منها وأما اللغة الفصحى فلم يتجه الاهتمام إليها إلا في المدارس الفرنسية الإسلامية التي أسست في السنوات الأولى للاحتلال في (قسنطينة وفي الجزائر وفي تلمسان) 1 بهدف إعداد إطارات جزائرية تكلف ببعض المهام التي تستدعي معرفة باللغة العربية .

ولكن المضمون اللغوي الذي عمم في هذه المدارس لم يكن الهدف منه خدمة اللغة العربية ولا بناء وجدان المتعلمين أو ربطهم بثقافة أمتهم، لأن الموضوعات المدرجة في البرنامج لا تستهدف سوى تعليم اللغة من أجل اللغة . لم تدرج الموضوعات والأساليب التي تربي الذوق وتنمي الوعي

بتاريخ الأمة ولم يكن الهدف من تنظيم الحصص التعليمية هو إنماء الفكر وصقل المواهب ، إنما كان الهدف من تعليم اللغة هو تمكين التلاميذ من معرفة قواعد النحو والصرف وبعض الأساليب التي يحتاجونها في كتابة الوثائق والمحاضر أي أن العناية كانت موجهة للجانب الأدائي الشكلي ويتضح ذلك من المعلومات المقررة في هذه المدارس .

ثانيا المرافق الإدارية:

لم تدخل اللغة العربية مجالات المصالح الإدارية والمرافق الحياتية طيلة العهد الاستعماري لأن إدارة الاستعمار ترى في السماح للغة العربية بدخول هذه المجالات منافسا للغتها ، ثم إن اعتماد اللغة العربية في المصالح الإدارية يقوي صلتها بمجتمعها ، ويحقق وطنيتها ، ويجعلها ترتبط عمليا بحياة الناس كل الناس ، وبأمورهم اليومية ، وهذا ما لا ترضاه الإدارة الفرنسية ، ومن أجل ذلك أقصت اللغة العربية عن ممارسة وظائفها في المرافق العامة وفي المصالح الإدارية ، وكان الهدف من هذا الإقصاء هو فصل المجتمع عن لغته ، وإبعاد المواطنين عما يكون في نفوسهم الحس الوطني والانتماء الثقافي ، لذا كانت الإدارة التي ورثنا نظامها ترفض التعامل باللغة العربية وترفض الوثائق المكتوبة بها .

وهذا الوضع الذي ورثناه كان سبب الإشكال اللغوي الذي ما يزال مطروحا في بلادنا رغم مرور نصف قرن من الزمن على بداية تصحيح الأوضاع التي كانت اللغة الفرنسية فيها مهيمنة على كل مساحات التعامل.

ونجد الوضع اللغوي نفسه في المجالات الأخرى مثل الإعلام والمؤسسات المالية والتجارية والقضاء والمحيط باستثناء الوضع المحتشم الذي كانت عليه اللغة العربية في برامج الإذاعة والتلفزة ، وفي نظام المحاكم الشرعية

التي أسست في بعض الجهات خصيصا لإبرام عقود الزواج والطلاق بين الأهالي ، وما عدا ذلك فقد ظلت الإدارة الاستعمارية حريصة على تهميش اللغة العربية وإقصاء التعامل بها ورفض الوثائق المكتوبة بها طوال مدة الاحتلال، وما ظهر في السنوات الأخيرة من محاولة لتنظيم حصص تعليمية للغة العربية في أقسام التعليم الابتدائي بعد اندلاع الثورة واتساع نطاقها، كان محاولة لترضية الرأي العام وتغيير صورة السياسة الاستعمارية في نظر الجزائريين ، وفي نظر العالم ، ولكنه كان عملا ظرفيا فرضته السياسة التي جاء بها (ديغول) من خلال مشروع قسنطينة في محاولة منه لتسوية الأمور الاجتماعية ، واستمالة عواطف الجزائريين .

ووفق هذه الأوضاع المعقدة انطلق التعامل مع اللغة العربية في بداية الاستقلال، غير أن هذه الانطلاقة لم يكن لها تخطيط مدروس، ولا برنامج واضح له أهدافه، بحيث يقود إلى انتهاج سياسة لغوية رشيدة تحدد الدور الأساسي للغة العربية بصفة نهائية، ويضبط دواعي اختيار اللغات الأجنبية المساعدة التي نميل إلى التعامل بها وفق الأهداف التي نتوخاها في مجال الانفتاح على مصادر المعرفة الإنسانية، والاتصال بما يجري خارج محيطنا، ولكن المتأمل في الخطوات التي أنجزت يلمس وجود تطلع وطني لإحداث التغيير في سياسة التعامل مع المسألة اللغوية، وهذا التطلع نجد التعبير عنه في نص الدستور وفي اللوائح السياسية لمؤتمر حزب جبهة التحرير الوطني، وفي القرارات الظرفية النظرية التي دعت حاجة التصحيح إليها، ولكن الظروف التي كانت تعيشها البلاد لم تحرك وعي المسؤولين فيندفعوا إلى ترجمة هذا التطلع إلى إرادة فاعلة، ولم يجعلهم متحمسين للتغيير في هذا المجال، رغم أنهم أقدموا على التغيير في مجالات أخرى (مثل الزراعة والصناعة)، إن الظروف التي أعاقَت الإقدام

على التغيير كانت نتيجة انتقال أوضاع البلاد من عهد إلى عهد وهي التي جعلت المسؤولين يحافظون على ما كان موجودا ويبقون اللغة الفرنسية في الوظائف التي كانت تقوم بها على أمل أن يبدأوا في التغيير حين تتهيأ الظروف، وهذا يعني أن نية التغيير كانت موجودة لدى المسؤولين، ولكن التراخي السياسي والتردد في اتخاذ المواقف حالا دون التعجيل بإحداث التغيير الذي كانت تنتظره الأجيال فلم يقع التحول سريعا.

وقد تنهت القيادة السياسية إلى هذا الموضوع فعبرت عن الحاجة إلى التغيير وأوصت ضمن لوائح المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني سنة 1964 بإنشاء لجنة وطنية مكلفة باتخاذ الإجراءات الكفيلة بالتعجيل بإعداد برنامج تعريب شامل يرمي إلى صيانة وتنمية القيم الثقافية والروحية 2.

وتعني هذه التوصية تنبيه القائمين على التخطيط لتسيير أمور البلاد أن يتجه المسعى إلى ضرورة التعجيل بالشروع في إجراء تغيير عملي يقلص من مساحة التعامل مع اللغة الفرنسية، ويرقي الاهتمام باللغة العربية بجعلها اللغة السيدة في وطنها ويمكنها من ممارسة وظائف التسيير الإداري والثقافي وتوصيل المعارف العلمية لأبناء المجتمع.

وانطلاقا من هذه الروح بدأ التفكير في معالجة المسألة اللغوية التي كانت تمثل إشكالات معقدة في البداية، فتقرر في مستوى الدولة تبني استعمال اللغة الفرنسية وإبقائها وسيلة التعامل في كل المجالات، وتقرر بالإضافة إلى ذلك إعادة الاعتبار للغة العربية التي هي لغة البلد، وعبرت الدولة عن هذا من خلال الدستور الذي نص في إحدى مواده على أن اللغة الرسمية للدولة الجزائرية هي اللغة العربية، وهذا يعني أنه لا بد

من تصحيح الوضع اللغوي الموروث عن الاستعمار الفرنسي وفق أساليب لا بد من التفكير فيها .

ويتطلب التصحيح اتباع ترتيبات معينة لجعل هذا القرار أمرا مطبقا في مجالات التعامل الرسمي، ولو على فترات وفق المنطق والحاجة إلى ذلك ، وتركز الاهتمام في البداية على جعل عملية التصحيح تنطلق من التعليم باعتباره المجال الذي يعد الإنسان وينشر المعارف والأفكار التي يحتاج إليها الإنسان، فتركزت المحاولات الأولى على ترسيم اللغة العربية في برامج التعليم منذ الموسم الدراسي الأول ، ثم توجه الاهتمام إلى تعليم المواد بها ، وكان أمام المسؤولين سبيلان لجعل اللغة العربية تحتل المكانة الطبيعية في نظام الدولة. السبيل الأول هو توجيه الجهود الرسمية منذ البداية لتعليم العربية للناشئة وتمكينهم من الإلمام بها ومعرفة أساليب استعمالها، والسبيل الثاني : هو بذل جهد متميز من أجل زيادة العناية بها بجعلها أداة مؤهلة لتعليم كل المعارف بها(أي بالانتقال من تعلمها إلى التعليم بها) .

وحين يتبع المرء الخطوات التي أنجزت في مجال تطور الوضع اللغوي بهدف الوقوف على حقيقة الواقع بعد جهود نصف قرن نجد عددا من الإنجازات التي كان الهدف منها بداية معالجة ما تبقى من أهداف الثورة والمتمثل في العمل على استكمال التحرير في المجال الثقافي وتخليص البلاد من التبعية اللغوية التي ظلت وما تزال مكبلة بها 3 .

وتلخيصا للجهود التي بذلت في هذا الصدد نوجز استعراض الإجراءات التي تم بمقتضاها تصحيح جوانب من الوضع الذي كان قائما قبل الاستقلال .

من هذه الإجراءات التي نراها ذات أهمية ما يلي :

1. الإجراء الذي تم بمقتضاه تنفيذ قرار تعريب السنة الأولى من التعليم الابتدائي في الموسم الدراسي 64 / 65 وما تلاه بعد ذلك (وفق فترات متفاوتة) .

2 . الإجراء الثاني والمتعلق بتطبيق قرار التعريب النقطي الصادر عام 1971 ضمن إصلاحات النظام القائم ، والذي يقضي بتعريب ثلث الأقسام المفتوحة في كل مدرسة من الصف الخامس إلى نهاية التعليم الثانوي ومضمون هذا القرار : أن يتلقى ثلث تلاميذ المدارس كل المعارف باللغة العربية بما فيها المواد العلمية تمهيدا لتعميم التعريب على باقي التلاميذ ، واستمر هذا الإجراء إلى نهاية 1989 .

3. الإجراء الخاص بتنفيذ الأمر الرئاسي الذي يقضي بإجبارية معرفة اللغة العربية على كامل الموظفين ومن يماثلونه بتاريخ 26 / 4 / 1968 .4

4. الإجراء الخاص بتطبيق نظام التعليم الأساسي (صدرت نصوص هذا التعليم في 16 / 4 / 1976) الذي يجعل اللغة العربية لغة تعليم جميع المواد، ويحدد دور اللغة الأجنبية باعتبارها لغة مساعدة ويدرج تعليمها في الصف الرابع وليس قبل ذلك ، وبهذا (الإجراء) استعادت اللغة العربية مكانتها في التعليم العام .

5. الإجراء المتعلق باستكمال تعريب ثلثي الأقسام المتبقية وتوحيد لغة التعليم في جميع المراحل ، بإلغاء نظام الازدواجية الذي كان يقسم التلاميذ إلى فئتين : فئة تتلقى تعليم كل المواد باللغة العربية ، وفئة تتلقى تعليم المواد العلمية بالفرنسية ، وبهذا الإجراء الذي استمر إلى عام 1989 زال هذا الانقسام ، وتوحد التعليم ، وتوحد لغته ، وامتد هذا الإجراء

إلى توحيد الفروع في أقسام كليات العلوم الإنسانية في الجامعة بحيث
ثم إلغاء الفروع التي كانت تهئ الطلاب باللغة الفرنسية .

6. الإجراء المتضمن تنفيذ قرارات اللجنة المركزية لحزب جبهة
التحرير الوطني بخصوص الدعوة إلى تنفيذ توصيات الندوة الوطنية
الأولى للتعريب التي انعقدت عام 1975 بإشراف الرئيس الراحل هواري
بومدين ، تلك التوصيات التي شملت عددا من المجالات منها : تعريب
الحالة المدنية، وتعريب مظاهر المحيط والأختام الرسمية ، والشروع في
تعميم العمل باللغة العربية في المصالح المتعاملة مع الجمهور، وغير ذلك
مما جاء في توصيات الندوة التي غطت كل المجالات بما فيها مجال التعليم
العالي 5.

7. الإجراء الخاص بتعريب القضاء والتقاضي والمصالح المتصلة بهذا
الموضوع .

8 . تعريب الجرائد التي كانت تصدر باللغة الفرنسية ومعها البرامج
الإعلامية وإنشاء جرائد ومجلات بالعربية .

هذه أهم الإجراءات التي رسمت المشهد اللغوي في بلادنا إلى جانب
القرارات التي مست جوانب من التعليم العالي والتكوين المهني وأدخلت
جزءا من الاهتمام باللغة العربية في الجامعة وفي مجالات الإعلام.

وكان الأمل أن تتوج هذه الإجراءات بتطبيق النص القانوني الذي صدر
عن البرلمان عام 1991⁶ الذي يحدد خطة وطنية تقضي بتعميم التعامل
باللغة العربية في جميع المجالات ، خطة تقوم على التكامل والتدرج
والتزامن، لكن المسؤولين جمدوا هذا القانون ، وحالوا دون تنفيذه ،
وما يزال إلى اليوم مجمدا ، ومبعدة، ما يزال مدفونا في أدراج الحكومة،

كان الأمل أن يشهد المجتمع الجزائري (وهو يحتفل بالذكرى الخمسين لاستعادة سيادته) الاحتفال بتعميم العمل به لأنه رمز من رموز اكتمال السيادة الوطنية وتعميم العمل به يعني زوال الإشكال اللغوي الذي طال أمده خاصة بعد أن تعرب التعليم الأساسي والثانوي وبعض أقسام التعليم العالي وتعرب الإعلام في كثير من مظاهره ، ودخلت اللغة العربية مصالح البلدية وسجلات الحالة المدنية وعم التعريب مجال القضاء والتقاضي والأوراق الثبوتية الرسمية .

ومنذ صدور هذا القانون والمواطنون ينتظرون اليوم الذي يفرج عنه ويخرج إلى الميدان للتنفيذ ويتحقق الحلم الذي ظلوا يمنون النفس بتحقيقه، وهو أن يروا لغتهم معتمدة رسميا في التعامل داخل أجهزة الدولة ، وفي مؤسسات المجتمع وفي جميع مجالات التعليم والتكوين وفي الاجتماعات الرسمية .

إن الأمل الذي ما يزال يراود المواطنين هو أن يشعروا في أعماقهم بأنهم مستقلون ثقافيا فعلا ولم يعد يربطهم بفرنسا الاستعمارية إلا ذلك الماضي الأليم الذي ظل وسيبقى محفورا في الذاكرة ، بأن وطنهم أصبح حرا كامل السيادة ، له دولته وعلمه وعملته، ونظامه وسياسته ونمط حياته ، ولم يبق له إلا أن يرسم عمليا لغته في جميع مظاهر حياته ، ويعطيها المكانة التي لا تنافسها فيها أية لغة مهما كانت .

واليوم وبعد خمسين سنة من المحاولات الرامية إلى تصحيح الوضع اللغوي الموروث نسأل أنفسنا ، ماذا تحقق ؟ ، أو ماذا حققنا ؟ من وراء الخطوات التي تمت في هذا المجال ، ومن وراء هذه المحاولات ؟.

الواقع يفرض أن نجيب بأننا حققنا بعض المكاسب، ولكنها ليست في مستوى المحاولات المبذولة ، ولا تتناسب مع الزمن الذي استغرقت هذه

المحاولات، وهنا نأتي إلى الحكم على هذا الواقع فنقول : إننا لم نحقق النتيجة التي كنا ننتظرها ، أو كان من المفروض أن نحققها ، والمقارنة بين النتائج وبين المدة الزمنية المستغرقة تبين ذلك ، فخمسون سنة مجال زمني معتبر يمكن أن يشهد عددا من الإنجازات الناجحة ويحقق مستوى يفوق ما هو محقق في واقعنا، ولكن ما نراه- مع الأسف - لا ينسجم مع ما كنا ننتظر، لا مع الجهد المبذول ولا مع الزمن المستغرق لذلك لم يتحقق ما كنا ننتظر، فالجهود التي بذلت جهود لها قيمتها جهود معتبرة في حجمها إذا ما قارناها بالإمكانات المتاحة ، ولكن نتائجها لم تكن في المستوى المأمول .

والسبب هو أن ما أنجزناه وبذلنا فيه جهدا بدأنا في السنوات الأخيرة نتخلى عنه ، أي أننا رجعنا خطوات إلى الوراء وهذا التراجع عن المكتسبات هو الذي جعل الاهتمام باللغة يقل ، والغيرة عليها تضعف ، ونستطيع أن نوضح النقاط التي تظهر الخلل في المسيرة ، وتبين ضعف النتائج .

1. النقطة الأولى التي تظهر الخلل الكبير في هذه السياسة هي ما يتعلق بعدم الاهتمام بتعريب مجالات الإدارة ، مع أن الإدارة هي محور الحياة الاجتماعية ، لذلك نقول : إن النقطة السوداء في تنظيم السياسة اللغوية عندنا هي إقصاء اللغة العربية عن معظم المرافق الإدارية ، لأن إبعاد اللغة الوطنية عنها أمر غير مقبول ومن غير المعقول أن تبقى اللغة العربية التي هي اللغة الرسمية مبعدة عن مجالات التسيير الإداري والمرافق الحيوية التي تتولى شؤون المجتمع ، مع أن الإطارات التي تشغلها الإدارة هي من إنتاج الاستقلال ممن ليس لديهم عائق لغوي يمنعه من ممارسة المهام المطلوبة .

ومن غرائب الأمور التي تطرح في هذا المجال التناقض القائم الذي تراه بين الإدارة ومصالح القضاء ، فالمصالح القضائية ترفض الوثائق المحررة بالفرنسية (وهذا أمر طبيعي) وتطلب من المتقاضين ترجمتها إلى العربية في حين أن المصالح الإدارية هي التي تصدرها بالفرنسية ويتم التعامل بها مثل : العقود والاتفاقيات الشهادات والمحاضر وغيرها من الوثائق الصادرة من الإدارة الجزائرية باللغة الفرنسية .

2. النقطة الثانية التي تبين تقصيرنا في مجال تصحيح الوضع الموروث هي إبقاء اللغة العربية مبعدة عن ممارسة الاختصاصات العلمية المبرمجة في مناهج التعليم العالي، مع أن معظم المدرسين في الجامعة من إنتاج الجامعة، أولئك الذين تلقوا التعليم الذي يمكنهم من تدريس المواد العلمية باستخدام المراجع التي تفيدهم، وكان بالإمكان، إذا تعذر ذلك على بعض الأساتذة الشيوخ ، أن يكلف الأساتذة الشباب بتدريس بعض الوحدات التي يشملها البرنامج باللغة العربية .

3. النقطة الثالثة وتعلق بما يلاحظ من مظاهر التراجع الذي عرفه استعمال اللغة في مظاهر المحيط ، بعد أن كان قد اكتمل تعريبه ، وكان المفروض أن لا نرجع في ذلك إلى الصفر ، بحيث نلغي كل ما انجزناه ، وهذا يجعلنا نحس بأن نظامنا قد تخلى عن العناية باحترام اللغة وترك المجال للعابثين يفعلون ما يشاؤون ، وكان الأمل أن لا يترك مجال استعمال اللغة في واجهات المحلات ، وفي المظاهر التي نراها في المحيط لكل واحد يفعل ما يشاء ، فالمحيط مظهر من مظاهر حياتنا واللغة التي تكتب فيه رمز معبر عن شخصيتنا، لذا كان من اللائق أن يلزم مستعملو اللغة الكتابية في الأمكنة العامة أوفي تذاكر النقل أوفي سندات التعامل بالمحافظة على اللغة الوطنية وعلى سلامة العبارات التي تكتب بها وأن

لا تضاف العبارات الأجنبية إلا في الأماكن الخاصة التي يتردد عليها الأجانب مثل الموانئ والمطارات والفنادق الكبرى والمؤسسات السياحية المصنفة كما أشارت التعليمات الصادرة في هذا الشأن منذ الندوة الوطنية الأولى للتعريب⁷. ومع الأسف أن ما نراه اليوم هو أن الحرف العربي قد اختفى كلياً أو جزئياً في كثير من المحلات واللافتات والوثائق والمنتجات وحل محله الحرف اللاتيني والعبارة الفرنسية مما يجعل الملاحظ يستخلص أن اللغة الفرنسية قد استعادت مكانتها في جميع مظاهر المحيط وفي عدد من المواطن التي لا يجوز أن تظهر فيها فوجورها في عناوين الوزارات والمقرات الرسمية لبعض الهيئات والمديريات أمر غير مقبول وكذلك وجودها في تذاكر النقل التي يستعملها أصحاب الحافلات والمراكب العمومية ، وخاصة بعد أن حددت التوجيهات الرسمية الأماكن التي يجوز أن تظهر فيها العبارة الأجنبية إلى جانب العبارة العربية . ومن الأمور المؤسفة أن هيمنة اللغة الفرنسية عادت إلى كل الواجهات واللافتات وحتى في عناوين المحلات التجارية البسيطة ، لقد استولت الفرنسية على كل ما نراه في محيطنا وأصبحت تستولي على تفكير الكثيرين منا فكأن الوضع السياسي قد تغير وكأن النظام المسئول على التوجيهات لم يعد وطنياً ، فالذي يزور وطننا يصطدم بهذه المظاهر التي لا تنسجم مع سياستنا .

4. ومن مظاهر الردة اللغوية في التعليم التراجع عن الخطوات المنجزة في مجال توسيع الاهتمام باللغة العربية ، وحصر اللغة الأجنبية في الوظيفة المخصصة لها ، ومما يدعو إلى الاندهاش أن اللغة الفرنسية فرضت نفسها علينا وأصبحنا عاجزين عن التخلص من هيمنتها حتى في الحديث مع أطفالنا .

والأمر المقلق هو ما نراه من محاولات عشوائية هادفة إلى التراجع تسعى هذه المحاولات إلى تغيير وجهة المدرسة والتقليل من شأن اللغة العربية التي هي لغة المدرسة ، ويتمثل ذلك في :

1. تنزيل تعليم اللغة الفرنسية من مستوى السنة الرابعة إلى المستوى الأدنى (مستوى الثانية ثم الثالثة) من دون ذكر الأساس العلمي المعتمد في هذا التغيير ، أي أن هذا القرار الذي اتخذته الوزارة الوصية قرار ارتجالي لا يعتمد مسوغا علميا ولا تربويا ، والدليل على ذلك أن تنفيذ القرار لم يعش سوى سنتين تبعه بعد ذلك تعديل نقلت اللغة الفرنسية بمقتضاه من السنة الثانية إلى الثالثة والتفكير جار في محاولة التغيير مرة أخرى حسب مزاج المسؤول وقناعته ، إن هذا التغيير الذي عرفه تعليم اللغة الفرنسية لم يدرس ، ولم يناقش ، ولم يرجع فيه إلى المربين وأهل الاختصاص ، لأن المربين لهم رأي في المستوى الذي تدرج فيه اللغة الأجنبية ، فالمستوى الذي يرونه ملائما ومقبولا لا يقل عن مستوى السنة الرابعة ، والأساس الذي يبنون عليه هذا الرأي قائم على المسوغات البيداغوجية ومضمون هذا الرأي هو أن إدراج اللغة الأجنبية قبل أن يتمكن الأطفال من تعلم لغتهم وإتقان أساسياتها يؤثر سلبا على مستواهم في اللغتين ويشوش على أذهانهم ، ثم إن هناك فرقا بين التعامل مع اللغة الشفهية واللغة الكتابية ، فالشفهية يجوز التكبير بها لأنها لا تطرح إشكالا بينما اللغة الكتابية يصطدم تعليمها باللغة الأولى وطريقة كتابتها .

لذا يفضل المربون تأجيل تدريس اللغة الأجنبية إلى ما بعد ثلاث سنوات أو أربع من تعليم اللغة الوطنية .

5. النقطة الخامسة وتتعلق بفرنسة الرموز والمصطلحات المستخدمة في تدريس الرياضيات ، لقد وقع الأقدام على هذا القرار من غير مسوغ

بيداغوجي ، ولم يعرض الموضوع على أهل الاختصاص ولم تذكر الدواعي العلمية والتربوية التي دعت إلى الاستغناء عن الرموز العربية وتعويضها بالرموز الأجنبية ، إنه مجرد تغيير عشوائي لا يفيد التلاميذ في شيء ، بل يربكهم، ويشوش أذهانهم ويجعلهم لا يثقون في رموز لغتهم التي يجدونها في بعض الكتب ثم إن التوجهات السياسية التي سار عليها القائمون على التعليم منذ بداية تعريب المواد العلمية لا تطرح الجانب اللغوي في تدريس الرياضيات منذ أن تم تعريبها في السبعينيات ، ثم إن هذا الإجراء الذي فرضته الوزارة يثير إشكالا لدى التلاميذ وخاصة الصغار منهم، فهم يتعلمون العربية ويتعلمون بها، ولكنهم عند حل المسألة الحسابية يجدون أنفسهم مضطرين إلى الخلط بين اللغتين (العربية والفرنسية) في الحروف والاتجاه، يضطرون إلى استخدام الرموز الفرنسية والحروف اللاتينية مع أن الأساتذة المختصين في هذه العلوم يرون أن هذا مخالف للمنهج التربوي السليم لأن الرموز لها صلة بلغة التدريس، وما يسمونه رموزا عالمية ليس صحيحا ،ولو كان صحيحا لتبنته الدول العربية، وما نجده في البرامج التونسية لا تعتمد فيه هذه الرموز ولا أحد يشك في قيمة التعليم المنظم في تونس ، ثم ما هو الإشكال الذي تطرحه الرموز العربية حين نبقيها كما كانت ، ويبدو أن هناك نية خفية غير معلنة هي التي تحرك فكر المسؤولين المتحمسين لتغيير هذه الرموز، وهي أن الغاية التي يسعون إليها هي الوصول إلى تدريس المواد العلمية بالفرنسية .

ومن أجل هذه الغاية غير المعلنة بدأوا بالتمهيد لذلك بفرنسة الرموز والمصطلحات حتى ولو أدخلنا بلبلة على التلاميذ وشوشنا على تفكيرهم .

6 . النقطة السادسة وتتناول مظاهر الإخفاق التي عرفتھا السياسة اللغوية المطبقة في بلادنا سواء في مجال تعميم استعمال اللغة العربية

في المجالات الحيوية واحترامها من قبل المسؤولين ، أم في مجال تطوير نظام تعليمها للأجيال وترقية الاهتمام بها .

وتبرز مظاهر الإخفاق في مظهرين اثنين :

1. في التسبب اللغوي الذي نراه متفشيا في أحاديث المتكلمين الذين لا يراعون حرمة اللغة ولا سلامة تعابيرها ، ونجد هذا المظهر حتى في أوساط من يعرفون اللغة العربية ، وقد يمتد فيشمل المعلمين والأساتذة ، ونتج عن هذا التسبب أمر آخر وهو : أننا نرى الكثير من المسؤولين يميلون إلى استخدام اللغة الفرنسية في أحاديثهم ، وفي الجلسات الرسمية ، وفي الندوات ، و اللقاءات التنظيمية ، حتى ولو كان المستمعون إليهم أميين أو يجهلون اللغة الفرنسية وقد تدفع المسؤولين الحاجة إلى استخدام جملة عربية فيحاولون ذلك ولكن في مقابل عشرات الجمل غيرها ، وفي كثير من الأحيان يستخدمون استعمالات هجينة بعضها عربي وبعضها غير عربي والذي يدفعهم إلى ذلك اعتبارهم اللغة الفرنسية مكسبا أو غنيمة أو إرثا على حد تعبير بعضهم ، كما نلمس هذا الموقف في تقديرهم للأشخاص الذين يختارونهم لتولى المسؤوليات ، فهم لا يشترطون معرفة اللغة العربية فيمن تسند إليه مسؤولية سامية أو مسؤولية لها اتصال بال جماهير (مدير ، وزير ، وال) وقد أثرت مواقف المسؤولين هذه في سلوك كثير من الأسر . التي أصبحت تفضل تلقين أبنائها اللغة الفرنسية على حساب العربية منذ الصغر ، وامتد ذلك إلى دور الحضانة والروضات الخاصة التي أصبح لها اهتمام خاص بهذه اللغة فجعلوها أساس التربية التي تقدم للصغار .

2. المظهر الثاني ويتمثل في الضعف الملحوظ الذي نلمسه في مستوى الطلاب ، وفي عجزهم عن إبداء آرائهم وانطباعاتهم بعبارات لغوية

سليمة، ويظهر هذا العجز في المجالين : الشفهي والكتابي ، فكتاباتهم تكشف عن الضعف البين وأحاديثهم تبين جانبا من العجز ، ويظهر هذا واضحا حينما يطلب منهم الإجابة عن سؤال أو إبداء رأي ، وسبب هذا الإخفاق في نجاح معالجة المسألة اللغوية عاملان اثنان : عامل سياسي ، وعامل تربوي .

ويتمثل العامل السياسي في النظرة التي ينظر بها بعض المسؤولين الكبار في الدولة إلى اللغة العربية ، ووفق هذه النظرة تجددهم غير متحمسين للتعامل باللغة العربية ، بل يميلون إلى تفضيل اللغة الفرنسية في معاملاتهم ، وفي حوارهم داخل الندوات الصحفية . ومن الأخطاء السياسية التي تسجل على بعض المسؤولين مخاطبة الجماهير بغير اللغة العربية التي يفهمونها ، والتي هي لغة بلادهم الرسمية .

من ذلك تصريحاتهم التي تنقلها الإذاعة والتلفزة والموجهة إلى عموم الناس تلك التصريحات التي يتعمدون فيها اختيار اللغة الفرنسية ، مع أن التوجيهات الرسمية تمنع وسائل الإعلام الناطقة من نقل حديث المسؤول إذا لم يكن باللغة الرسمية وسلوك المسؤولين اللغوي له تأثير مباشر في مواقف الناس من اللغة .

أما العامل التربوي فيتمثل في الأساليب المتبعة في تعليم اللغة في المراحل المختلفة فالأساليب التي تتبع في مدارسنا ما تزال أساليب جامدة لم يلحقها الإصلاح ولم تتطور ، أساليب يغلب عليها الطابع النظري والأداء الشكلي الذي لا يثير فاعلية المتعلم ولا يدفعه إلى التفكير من أجل استيعاب المضمون الذي يتضمنه الدرس واكتشاف العلاقة التي تربط المبنى بالمعنى ، ومن ثم لا يهتم بتنمية فكره وترقية ذوقه وتربية وجدانه ،



ولا يوجه اهتمامه إلى البحث في خصائص ما يسمع أو يقرأ من نصوص أو تحليل ما يتضمنه الكلام من أفكار وحقائق .

وحين نعكف على معاينة واقع تعليم اللغة العربية في مدارسنا نجد أن نظام التعليم في مختلف المراحل يفتقر إلى هذا الاهتمام الذي يجعل تعليم اللغة في المستوى الذي يساير العصر ويستثير بخصائصه الحضارية ويستجيب لأهداف الأمة المتطلعة إلى أجيال يعرفون لغتهم ويتذوقون أساليبها، فالمناهج المطبقة منذ بداية تنفيذ البرامج الإصلاحية لا تخضع لضوابط منهجية أو دراسية علمية ، تتوخى تحديد أهداف التعلم اللغوي ومبادئه وأسلوب تنفيذه . ولم تستثمر في بنائها التطورات التي جرت في عالم التربية ، وفي نظم التعليم ، وفي مجال الدراسات اللسانية والأبحاث اللغوية فالأهداف التي هي منطلق العملية التعليمية غير محددة بدقة لا تلمس فيها ما يرمي إلى البناء الفكري ، ويوسع الأفق المعرفي ويثري خبرات المتعلمين ، وكذلك المضامين التي هي في الأساس ترجمة للأهداف لا نجد فيها ما ينمي فكر المتعلم ، ويهذب ذوقه ويعمق نظرته إلى الحياة ويشبع حاجته إلى المعرفة الدقيقة ولا نجد فيها الاهتمام بالأساليب التعبيرية اللطيفة التي تحبب إليه اللغة وتدفعه إلى زيادة الاهتمام بها .

وكتب اللغة المؤلفة حديثا لا نجد لها مستوفية لشروط التأليف الموجه لفئة معينة من المتدربين الذين هم في حاجة إلى الأساليب المشوقة ، والعبارات الواضحة ، والنصوص الثرية بالمعاني ، وإلى التمارين الهادفة إلى المعالجة اللغوية الدقيقة التي تنمي خبرتهم الثقافية وترقي أسلوبهم في الاستعمال اللغوي ، وتثري رصيدهم ، وتجعلهم قادرين على توظيف المهارات اللغوية كتابة ومشاهدة .



فالمتتبع لمحتوى البرامج التي يتلقاها التلاميذ يجدها برامج محشوة بكم من المعلومات التي لا تلائم مستوى إدراك التلاميذ ، ولا تنسجم مع الوعاء الزمني المحدد لكل نشاط من الأنشطة المقررة .

يضاف إلى ذلك طريقة العرض التي تقدم بها المعلومات ، فهي معروضة بكيفية غير منظمة وتبويب غير مرتب مما جعل التلاميذ يعجزون عن فهم طريقة البناء اللغوي .

هذا ما يتعلق بالمحتوى أما طرائق التبليغ المتبعة فهي طرائق جامدة يغلب عليها الطابع التلقيني ، لا يجد فيها التلميذ ما يدفعه إلى التفكير ، إذ ينعدم فيها الحوار الذي يثير فاعلية وحماسة المتعلم ويمكنه من المشاركة في استنباط الحقائق واستخلاص النتائج ، والضعف البارز الذي تلمسه في طرائق التبليغ وتقديم الدروس أثر كثيرا في مستوى تحصيل التلاميذ .

ومما زاد في ضعف الأداء اللغوي لدى التلاميذ قلة الاهتمام بنشاط القراءة وتحليل النصوص ، إذ لم يخصص النظام لهذين النشاطين إلا حصة أو حصتين في الأسبوع مع أن القراءة في المرحلة الابتدائية هي أساس الاستيعاب اللغوي ، ومثلها تحليل النصوص الذي يجعل المتعلمين يدركون المعاني والأفكار التي يتضمنها النص وترمز إليها الإشارات اللغوية ومن المعلوم أن مستوى تعليم اللغة هو الذي يرتقي بالسياسة اللغوية ويطور أسلوب التعامل بها ، وترقية السياسة اللغوية تخضع لعاملين كذلك : عامل سياسي وعامل تربوي ، فالقرار السياسي هو الذي يحدد مكانة اللغة في نظام حياتنا وأسلوب التعامل بها .

والعامل التربوي هو الذي يدفع القائمين على تسيير شؤون التعليم إلى النهوض بتعليم اللغة وترقية ذوق الأجيال المتعلمة من خلال ضبط

أهداف تعليمها وتطوير مناهجها وتحديث الكتب والوسائل التي تعتمد في التعليم .

ولالإمام بهذه الجوانب يجب التفكير في سياسة إعداد المعلم لأن المعلم هو الذي يمكن الأجيال من مسايرة التطورات الجارية في علوم الاتصال، ونحن حينما ننظر إلى واقع إعداد المعلم نجد أننا مقصرون في هذا الميدان ، إذ لم يتجه تفكيرنا إلى ترقية سياسة إعداد المعلم ، فالمعاهد المخصصة لذلك والتي كنا نحملها مسؤولية الإعداد قد تم الاستغناء عنها ، وأصبحنا نلتجئ إلى التوظيف المباشر. كما كنا في بداية الاستقلال. أو نعتمد على المتخرجين حديثا من الجامعة أولئك الذين ليس لديهم تكوين بيداغوجي ، ولم يتلقوا تدريباً ميدانياً ، إننا نلتجئ إليهم حتى ولو كان مستواهم في اللغة لا يرقى إلى المستوى المطلوب .

والملاحظة التي يجب ذكرها هنا هي أن تطوير سياسة تعليم اللغة ليس محصوراً في حشو أذهان التلاميذ بكمية من الألفاظ التي يجرى بها التواصل ويستعملها المتكلمون ولا في الإمام بالنظام النحوي والصرفي الذي تنفق المدرسة في تلقينه للناشئة وقتاً طويلاً كأنه هو الغاية فالمسعى من ذلك هو حفظ القواعد المتعلقة بالإعراب اللفظي والتقديري وذكر وظيفة المبنى ومعرفة المواطن التي يتم فيها تأويل الحالة الإعرابية والاستشهاد على ما تم الاتفاق عليه نحويًا .

ومعرفة اللغة واكتساب القدرة على استخدامها ليست في حفظ القواعد واستعراض قوانينها ، إنما اللغة هي فهم عميق لدلالة العبارة أو الألفاظ التي هي عناصر اللغة ، والدلالة يحكمها السياق والقارئ ، وقصد المتكلم ، فاللغة ذوق قبل أن تكون قواعد وتجربة شعورية قبل

أن تكون ألفاظا واللغة وعي ينمو مع شعور الإنسان بذاته وبما يجري في محيطه ، وهي تفكير داخلي تنميه النصوص الراقية والقراءة الواعية والمعالجة البيداغوجية للنص الذي يشخص فكرة الكاتب أو المتحدث .

ومن الأمور التي يمكن الإشارة إليها هي أننا نعلم اللغة في كل مرحلة ونقدم للتلاميذ معلومات تتعلق باللغة ، ولكننا لا ننطلق في تعليمها من برنامج مدروس وخطة متطورة ولا نسعى إلى تحقيق هدف واضح ومحدد.

الخاتمة :

ما نريد أن نلخص به مضمون هذه المقالة هو تأكيد حقيقة نعيشها في واقعنا اللغوي ، هذه الحقيقة هي أننا لا نملك سياسة لغوية محددة وواضحة تلتزم بها الدولة في كل مرافقها وتلتزم بها المؤسسات والعاملين فيها ، مما يؤكد أن المحاولات التي بذلت خلال نصف قرن من الزمن بهدف إيجاد وضع لغوي طبيعي لم تسد هذا الفراغ الذي يعيشه النظام بل أكدت الحاجة العاجلة إلى ضبط سياسة لغوية تجسد طبيعة تفكيرنا ووجهتنا الثقافية ، وهذه الحاجة تفرض اليوم على المسؤولين في الدولة أن يراجعوا مواقفهم من التعامل مع المسألة اللغوية في عمومها ، ومع اللغة الوطنية بصفة خاصة باتخاذ القرار الحاسم الذي ينهي حالة التذبذب التي عاشتها وتعيشها اللغة العربية ، ويعالج الوضع اللغوي المريض الذي امتدت علله إلى كل مظاهر محيطنا ومجالات حياتنا ، ونخشى أن تمتد إلى مشاعرنا وأفكارنا وإلى تفكير أبنائنا ، ومعالجة هذا الوضع تستدعي السعي الفكري الصارم إلى إنهاء حالة الغموض الذي يطبع الموقف الرسمي العملي من تحديد المكانة التي يجب أن تحتلها اللغة العربية في حياتنا كما تستدعي . بصفة خاصة . الخروج من التردد والإقدام على تحديد

لون السياسة اللغوية التي يجب أن ننتهجها، تلك السياسة التي ينبغي أن تكون مستمدة من مبادئ ثورتنا وقيم حضارتنا وخصوصيات مجتمعنا بما يجعل الواقع اللغوي الذي نتعامل معه لا ينفصل عن مظاهر السيادة بحيث تصبح اللغة الوطنية الوجه البارز في المشهد الثقافي والروح المميزة للمكانة التي توضع فيها هذه اللغة في المستوى العملي ، المكانة التي لا تنافسها فيها أية لغة والسياسة التي نود أن يحددها المسؤولون هي السياسة التي تجعل التعدد اللغوي الذي هو ميزة العصر الذي نعيش جانبا منه يخدم اللغة الوطنية ، ولا ينتقص من قيمتها ويخدم المجتمع ويرقي اهتمام الناس بها ولا يخدم الثقافات الأجنبية . بحيث تصبح الخطة المتبعة قائمة على أساس علمي ووطني ، يراعى فيها ضبط المفهوم الذي يعطى للغة والمكانة التي توضع فيها والوظائف التي تسند إليها والعلاقة التي تربطها بغيرها من اللغات الأجنبية أو اللهجات المحلية ، على أن يتضح الهدف من الاستعانة باللغات الأجنبية التي لا يجوز أن تأخذ مكانا لاحق لها فيه ، أي لا بد أن تعامل باعتبارها أدوات مساعدة لا تحل محل لغة البلد ، أو تزاحمها في وظائفها الأساسية ، فحاجتنا إلى اللغات الأجنبية تجعلنا نتخذها سندا يشد أزر اللغة الوطنية ويمكن من استفاد من تعلمها من التفتح على المعرفة الإنسانية والتجارب الفكرية العالمية ، وتختار اللغة أو اللغات التي نميل إلى الاستعانة بها علميا وفق سياسة وطنية توجه لخدمة البلاد . (وتبتعد عن مزاحمة اللغة الوطنية في مجالاتها الحيوية) وحينما يطرح نوع اللغة الأجنبية التي يعطى لها الاهتمام الأول في حياتنا التعليمية والأنشطة الفكرية ينبغي أن تحدد اللغة التي تفيدنا وتفيد أجيالنا ، وإذا حدد نوع اللغة التي نميل إليها ينبغي ألا تبقى محتكرة لممارسة الوظائف الحضارية .

ومن أهم العناصر التي ينبغي مراعاتها عند ضبط هذه السياسة المستوى الدراسي الذي تدرج فيه اللغة الأولى والمستوى الذي تدرج فيه اللغة الثانية مع تحديد الحجم الزمني الذي يخصص لمضمون تعليمها ليتلاءم مع الغاية المستهدفة من تعليمها .

ومن الحقائق التي يجب ذكرها في ختام هذه المقالة أن اللغة التي يتجه الاهتمام إليها ونسعى لتعميم استعمالها ليست محصورة في لغة الخطاب أو لغة الإدارة فحسب ، إنما اللغة التي نسعى إلى تعميم استعمالها وتجذيرها في واقع المجتمع وفي مؤسساته هي التي تنفتح على الحياة انفتاحا تاما وتقتحم عالم الفكر وتندمج مع التجارب الإنسانية وتتيح للإنسان المتعلم الاستفادة الكاملة من المعرفة العلمية والانفتاح على المحيط الحياتي بكل مظاهره .

الهوامش

- 1 - بموجب مرسوم 30 / 9 / 1850 أنشأت الإدارة ثلاث مدارس
- 2 - ميثاق الجزائر 1964 انظر باب أسس العقائد للثورة الجزائرية ص 39 وما بعدها
- 3 - قرار تعريب السنة الأولى من التعليم الابتدائي في موسم 64/65
- 4 - أمر رئاسي صدر بخصوص تعميم معرفة اللغة العربية .
- 5 - أنظر أعمال الندوة الأولى للتعريب 14 - 17 / 05 / 1975 .
- 6 - قانون تعميم استعمال اللغة العربية الصادر في عام 1991
- 7 - ينظر: توصيات الندوة الوطنية (أعمال الندوة الوطنية الأولى ماي 1975)